

2

الفصل الثاني
تطبيق إدارة الجودة الشاملة
بمؤسسات التعليم العالي

Obelisk.com

الفصل الثاني

تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي

تمهيد

مصطلح "الجودة" في التعليم العالي يحتاج إلى مزيد من الفهم لأساسيات مكونات الجودة وماهية أفضل الطرائق والأساليب التي تضمن وجود إحدى مؤسسات التعليم العالي، فنهج ضبط منظومة الأداء وجودته يأخذ في الاعتبار الهدف العام وهو أن قطاع التعليم العالي يعمل على خلق وتعزيز وضمان أفضل خبرة مناسبة لتعليم الطلاب وإكسابهم المهارات والجدارات المؤهلة لسوق العمل إلى جانب العملية البحثية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

فضبط جودة الأداء بمؤسسات التعليم العالي مسؤولية متنامية تقع على عاتق إدارة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب والمستفيدين وذوي الصلة، ومهمة محددة وهي خلق فهم مشترك وأدوات مناسبة تدعم تطوير وصيانة وتحسين جودة أداء الأنشطة والوظائف داخل الجامعات وبخاصة البرامج الأكاديمية، ولذا لا بد من تبني استراتيجية على المستوى القيمي وهي بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين جميع المعنيين.

أخذت الدول المتقدمة بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم مع بداية التسعينات لتطوير إدارة المؤسسات التعليمية عن طريق بناء ثقافة عميقة عن الجودة بمعناها الشامل، وإيجاد قاعدة من القيم والمبادئ التي تجعل كل فرد في المؤسسة يعلم أن الجودة مسئوليته. وأصبح تطبيق آليات الجودة الشاملة في التعليم حقيقة واقعة ومن المفاهيم الإدارية الحديثة التي ساعدت في تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة ورفع روح التنافس بين المؤسسات التعليمية لتحقيق أفضل أداء ممكن وتلبية متطلبات الأطراف المعنية.

وتعتبر الجودة الشاملة مدخلاً إستراتيجياً لإنتاج أفضل خدمة أكاديمية ممكنة من خلال التحسين المستمر لجودة الأداء، فالتركيز لا يكون فقط في مجال الخدمة التعليمية ولكن أيضاً في مجال البحوث الأكاديمية والتطبيقية والخدمة المجتمعية التي تؤدي إلى تنمية شاملة في البيئة المحيطة وبصفة خاصة تنمية الموارد البشرية والمالية وتحقيق المسؤولية المجتمعية.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية:

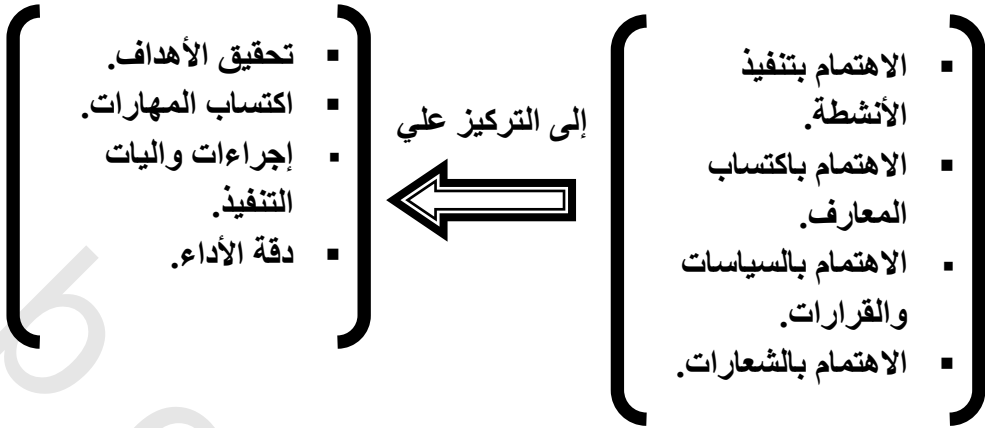
عند الحديث عن الجودة في المؤسسات التعليمية لن نجد تعريفاً محدداً نظراً لطبيعة هذا المجال وما يتسم به من صعوبة التحديد والتكميم، ولكن هناك جهات النظر التي تلقى الضوء على مضمون الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

- **ضمان جودة التعليم (Quality Assurance of Education):** تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية والمؤسسية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وان

مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: ٢٠٠٩).

- **الجودة في مؤسسات التعليم من خلال القيمة المضافة Added Value:**
تعنى مدى قدرة الخدمة التعليمية على تطوير معارف ومهارات وقدرات الطالب، ويتم تحديد القيمة المضافة من خلال الفرق بين ما اكتسبه الطالب من معارف ومهارات واتجاهات عند التخرج وما كان يمتلكه عند الالتحاق بالمؤسسة التعليمية.
- **الجودة في مؤسسات التعليم من المنظور الثقافي:** نوع من الثقافة التنظيمية الجديدة في التعامل مع المؤسسات التعليمية لتحقيق التميز في الأداء وضمان جودة المنتج التعليمي.

في الحقيقة إن إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية تشير إلى نظام إداري متطور وشامل يستهدف التميز في الأداء والتحسين المستمر لعمليات الإدارة، وذلك بمراجعتها وتحليلها، والبحث عن الوسائل والطرق التي ترفع مستوى جودة الأداء بالمؤسسة التعليمية، والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة وتقليل الوقت اللازم لإنجاز عملية التعليم والتعلم، باستبعاد المهام عديمة الفائدة وغير الضرورية للطالب، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة، ورفع مستوى الجودة وتحسينها وذلك بالانتقال من:



وعلي ذلك يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية علي أنها: أداء الممارسة الصحيحة (الجيدة) بالطريقة الصحيحة (الجيدة) لاستيفاء معايير محددة وتحقيق الجودة المستهدفة بفاعلية وبشكل جيد في اقصر وقت (من المرة الأولى)، مع الاهتمام بتقييم المستفيد في معرفة مدي تحسن الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية طبقا للتغذية الراجعة والاستمرارية في تحسين الجودة (Do the best practice and when you do it, do it best).

وتتضمن الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي المعاني التالية:

١. الشمول: الجودة في مؤسسات التعليم تعني تحسين كافة عناصر المنظومة التعليمية.
٢. التحسين المستمر: الجودة التعليمية عملية مستمرة لا تتوقف عند حد معين حتى وإن وصلت نسبة ١٠٠% فهناك ما يسمى **بتحسين الجودة Quality Improvement or enhancement** من خلال طرق جديدة للأداء التعليمي ومعايير متطورة للتقييم.

٣. **الحافزية الداخلية:** التغيير يجب أن ينبع من داخل المؤسسة التعليمية ولا يُفرض عليها، وأن تكون هناك رغبة داخلية وقناعة ذاتية ودافع قوي من جانب الأطراف المعنية لإحداث التحسين والتطوير في مختلف الجوانب ورقابة ذاتية.
٤. **التلقائية:** يصبح سلوك الجودة عادة وسلوكا تلقائيا لدى جميع الأطراف المعنية في المؤسسة التعليمية دون الحاجة إلى رقيب، متمثلا ذلك في الالتزام والدقة في جميع الأعمال.
٥. **المواءمة الثقافية:** بمعنى أن تتفق معارف ومهارات وقيم وسلوك جميع الأطراف المعنية في المؤسسة التعليمية مع مضمون الجودة.
٦. **المسئولية الجماعية (المشاركة):** بمعنى مسئولية كل فرد من الأطراف المعنية داخل وخارج المؤسسة التعليمية عن عمليات التحسين.
٧. **الأخطاء الصفرية:** بمعنى تأدية العمل بدون أخطاء ومنع المشكلات قبل وقوعها وأداء العمل الصحيح بالشكل الصحيح من أول مرة.
٨. **التدريب المستمر:** البحث ومتابعة المستجدات في مجال التخصص بهدف تطوير المهارات.
٩. **الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة:** بمعنى توظيفها لصالح العملية التعليمية والبحثية.

**والآن هل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي
بمفهومها الصحيح يحقق مسؤولياتها تجاه المجتمع؟**

أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة ومراكز الأبحاث والمعلومات موجة من التحديات متمثلة في تدني مستوى الأداء، انخفاض جودة مواصفات الخريج، زيادة التكاليف، نقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق المخرجات التعليمية والبحثية والخدمية المستهدفة.

وبالتالي عدم قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع

لذا فإن أهمية إدارة الجودة الشاملة تتأتى من كونها منهج شامل لإحداث تغيير في أداء المؤسسة أبعد من كونه نظاماً يتبع إجراءات وقرارات، والتزام من قبل المؤسسة بتغيير سلوكيات أفرادها تجاه مفهوم الجودة ومن ثم تطبيقه، والنظر إلى أنشطة المؤسسة ككل متكامل يشارك فيها كافة الأطراف المعنية الداخلية والخارجية لتحقيق تعليماً متميزاً وأبحاثاً تطبيقية.

لذلك فإن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية يساعد المؤسسة

لتحقيق المسؤولية المجتمعية من خلال :

١. تحسين جودة مخرجات المؤسسة: مثلاً مواصفات الخريج وملائمة الخريج لمتطلبات سوق العمل وازدياد ثقة المجتمع فيه، وتحسين نوعية الأبحاث العلمية والخدمة المقدمة للمجتمع، وبالتالي تتأكد ثقة المجتمع في المؤسسة ككل.

٢. جذب الخريجين للتعليم المستمر: من خلال تنمية الدراسات العليا ورفع مستواها وتنمية القدرات البحثية، وتوفير فرص مناسبة للالتحاق ببرامج المؤسسة.

٣. **المساهمة في تخفيض نسبة البطالة:** من خلال تزايد إقبال سوق العمل علي الخريج.
٤. **اكتشاف وتأهيل المواهب لقيادة سوق العمل:** وبالتالي المساهمة في التقدم العلمي والاقتصادي للدولة.
٥. **الرضا الوظيفي:** لدى العاملين بالمؤسسة، وبالتالي **تطور قيمة الانتماء.**
٦. **تخفيف العبء عن ميزانية الدولة:** من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد المالية الذاتية.
٧. **دعم التنمية المستدامة:** وتعزيز الشراكة مع القطاعات الإنتاجية والتوسع في برامج خدمة المجتمع.
٨. **مواكبة التطورات الحديثة:** في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة العملية التعليمية والبحثية.
٩. **الاعتراف الدولي:** التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد من قبل الهيئات الإقليمية والدولية المانحة.

متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب توافر بعض المتطلبات الرئيسية في المؤسسة حتى يمكن تهيئة جميع الأطراف المعنية لقبول ثقافة وفلسفة الجودة الشاملة، ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالية وتحقيق النتائج المرغوبة، ومن امثلة هذه المتطلبات الرئيسية ما يلي (السقاف، ٢٠١٢):

- **بني تنظيمية وإدارية داخل المؤسسة وخارجها:** القيادة وفرق العمل ونظم مراجعة داخلية.

- **تحديد الاحتياجات:** وضع مواصفات للمنتج التعليمي (الخريج، الخدمة، البحث العلمي) تلبي توجهات سوق العمل ومتطلبات المستفيدين الحالية والمستقبلية.
- **تحديد جودة المدخلات:** الطلاب والبرامج الأكاديمية والموارد البشرية القائمين عليها.
- **تحديد العمليات والإجراءات** اللازمة لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.
- **تحديد آليات ضمان ضبط العمليات** والتحقق من فعاليتها.
- **توفير قواعد البيانات والمعلومات** التي ترد من المستفيدين وتحليلها وأساليب القياس المناسبة لها، وتشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المؤسسة، والخدمات التي تقدمها، والمستفيدين منها، والصعوبات التي تواجه إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يضمن تقييم واقع المؤسسة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة والأسباب التي تدفع المؤسسة إلى تبني هذا المفهوم.
- **تحديد المخرجات والنتائج المتحققة والمخطط لها** للاستمرار في التحسين المستمر للعمليات.
- **تبني سياسات التوثيق** لنظام إدارة الجودة.

مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

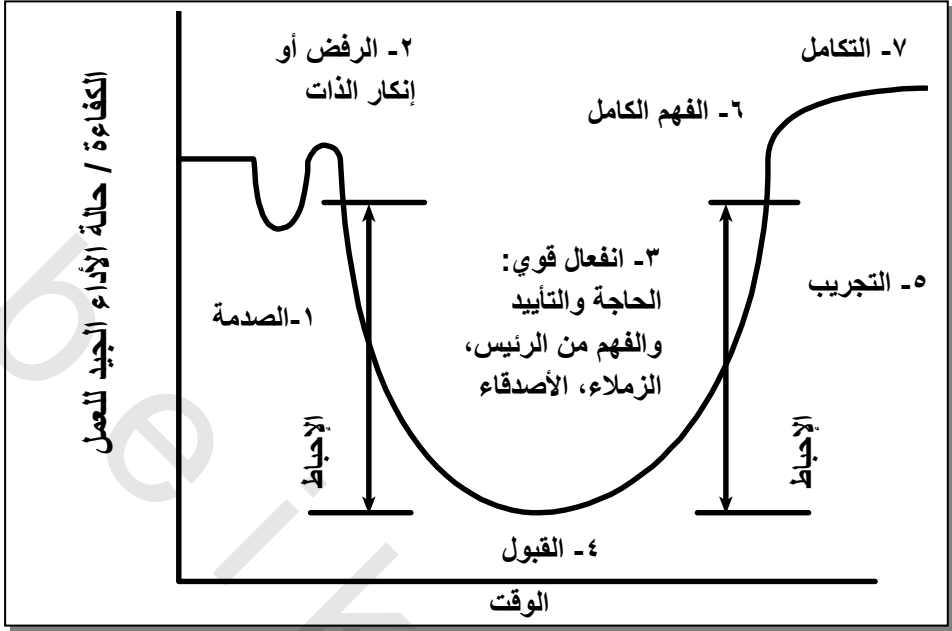
تتعدد وتتنوع مداخل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ولا توجد وصفة جاهزة يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات التعليمية، ولكن يمكن الاسترشاد بالخطوات التالية عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل عام:

١. **مرحلة اقتناع وتبني القيادات لفلسفة إدارة الجودة الشاملة:**
ويمكن أن يتم ذلك كالآتي:

- تصبح الجودة سياسة المؤسسة

- يصدر قراراً من مجلس المؤسسة بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.
- تبدأ القيادات الأكاديمية والإدارية بالمؤسسة بتلقي برامج تدريبية متخصصة عن مفهوم نظام إدارة الجودة الشاملة وأهميته ومتطلباته والمبادئ التي يستند إليها، بحيث تستطيع توفير المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، كما تكون قادرة على توجيه الأفراد باتجاه الجودة، وليس هناك من جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدماً ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة دون قيادة ذات قدرة إدارية عالية. فإذا أريد لإدارة الجودة الشاملة أن تلقى النجاح في الجامعات، ينبغي على قيادات المؤسسات التعليمية عدم تطبيق معناها الاصطلاحي فحسب بل ينبغي عليهم أيضاً الإعداد الجيد لعملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة بحيث تكون ملائمة للبيئة الأكاديمية.
- نشر الوعي لإعادة تشكيل ثقافة المؤسسة، والتعريف بمفاهيم ومبادئ وأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، عن طريق عقد اللقاءات أو المؤتمرات أو الدورات التدريبية لكافة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين والعمال والطلاب والأطراف الخارجية.

يعتمد قبول أو رفض أي مبدأ جديد علي ثقافة العاملين بالمؤسسة
لذا ينبغي أولاً إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة،
إذ كيف يمكن أن ينجح تطبيق مفهوم إداري تجهل الإدارة أهميته،
فلا بد من اقتناع القيادات بأهمية هذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة
استراتيجيات وسياسات المؤسسة والعمل على نشر هذه القناعة.
وتأكد أن إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة يساعد كثيراً في تقليل
المعارضة للتغيير



شكل (٤): منحنى التحول ومراحله (البناء، ٢٠٠٧)

٢. مرحلة تخطيط نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية:

يتم إنشاء وحدة ضمان / إدارة الجودة وتحديد الهيكل التنظيمي الدائم ومجلس الإدارة والتوصيف الوظيفي لإدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة، ووضع الخطط والأنشطة التفصيلية للتنفيذ:

أولاً: الموارد المالية والبشرية: ينبغي أن توفر المؤسسة التعليمية الموارد المالية والبشرية الكافية والمؤهلة لتطبيق النظام وتعمل على إدارتها وترشيد استخدامها، حيث تعتمد جودة البرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية على كفاءة وكفاية أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين، لذلك علي المؤسسة:

- تعيين الكفاءات ووضع خطط شاملة موثقة ومعتمدة لتعيين العدد الكافي المؤهل.

- تنمية قدرات الموارد البشرية في مجال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والقيادة الإدارية من خلال خطط تدريب ووضع سياسة للتعليم والتطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس لتقديم المساهمات الفكرية وتطوير البرامج والقيام بالأعمال الإدارية في حالة تكليفه بها.
- وضع سياسات لتقييم أعضاء هيئة التدريس ومراجعة نظام الترقيات العلمية ومراجعة الأداء كمعيار تحفيزي للمتميزين منهم.
- التفاعل مع المجتمع من خلال تطوير البرامج والمقررات والدمج بين الممارسات العلمية والتطبيقية ومواكبة التطورات العلمية الحديثة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات وورش العمل وعقد اللقاءات العلمية المختلفة بالمؤسسة التعليمية وتحقيق التكامل بين الأقسام العلمية والإدارية .

ثانيا البنية التحتية: يجب على المؤسسة التعليمية وضع ترتيبات لتحديد البنية التحتية لتحقيق المواصفات القياسية العالمية للمباني وأماكن العمل والقاعات الدراسية والمعامل والورش والمكتبات، وكذلك الخدمات الصحية والخدمات المساندة. وتحدد المؤسسة التعليمية مقرا لوحدة الجودة وتجهزه وتوفر ما يلزم من أجهزة ومعدات.

ثالثا بيئة العمل: سواء داخل أو خارج نطاق المؤسسة، حيث تتطلب العملية التعليمية ظروف آمنة خالية من المخاطر الصحية أو المهنية وتحقيق وسائل الأمن والسلامة.

٣. مرحلة التنفيذ:

- **تشكيل فرق العمل واللجان والتدريب والاستعانة بالاستشاريين:** يتم اختيار فرق العمل وتدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة حتى يتم تطبيق المفهوم بالمعنى الصحيح، حيث أن التطبيق بدون وعي أو فهم

لمبادئ ومتطلبات الجودة الشاملة قد يؤدي إلى الفشل. ويتم الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة لتدعيم خبرة المؤسسة ومساعدتها في حل المشاكل وخاصة في مراحل التنفيذ الأولى.

- **جمع البيانات والمعلومات:** يتم تحديد البيانات والمعلومات طبقاً لمعايير التقييم والاعتماد المحددة من قبل الجهة المانحة للاعتماد: مثلاً حصر الأقسام العلمية والبرامج التي تقدمها المؤسسة ومقرراتها، حصر أعداد الطلاب في كافة الفرق الدراسية بالبرامج، حصر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، حصر الإداريين والعمال، حصر البنية التحتية والقاعات الدراسية والمعامل والورش وجميع ما يدعم العملية التعليمية.....الخ.
- تحليل البيانات واستنباط المعلومات والحصول علي نتائج التقييم لكتابة تقرير الدراسة الذاتية.
- المتابعة والتقييم: تتم عملية مراجعة داخلية (تدقيق داخلي) وقياس مستوى الأداء وتحسينه.

٤. **مرحلة تبادل ونشر الخبرات:** يتم استثمار الخبرات والنجاحات وأفضل الممارسات التي يتم تحقيقها من تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

الهيكل التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية:

تبدأ إدارة الجودة الشاملة باقتراح هيكل تنظيمي مسئول عن إدارة ومتابعة أنشطة وممارسات الجودة، وهذا الهيكل ينبغي أن يكون مؤهلاً وله مهام محددة. ومقترح الهيكل عبارة عن تضمين وظائف تختص بإدارة النظام، واقتراح مهام ومسؤوليات هذه الوظائف، ويوجد بالجامعات والمؤسسات التعليمية أنويه وهى مراكز ووحدات الجودة كبداية لإدارة وتطبيق الجودة الشاملة.

ومن خلال خبرة معدي الكتاب يمكن تطوير الهيكل الإداري للجودة، مثلاً
اقتراح أن يكون ممثل الإدارة لنظام إدارة الجودة:

- نائب رئيس الجامعة لشئون الجودة وتضمينه بالهيكل الإداري بالجامعة
- وكيل المؤسسة لشئون الجودة وتضمينه بالهيكل الإداري بالمؤسسة

ويمكن أن يتضمن مقترح الهيكل التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة علي مستوى
الدولة ثلاث هياكل على النحو التالي:

١. الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة مشروعات التطوير المستمر ومقره الوزارة
المعنية ويمثل الإدارة العليا للجودة بمؤسسات التعليم العالي.

٢. الهيكل التنظيمي لمركز الجودة ومقره الجامعة ويمثل الإدارة الوسطى،
ويتكون مجلس إدارة الجودة في الجامعة من:

- رئيس مجلس الإدارة (رئيس الجامعة)،
- نائب رئيس مجلس الإدارة (نائب رئيس الجامعة لشئون الجودة)،
- مدير المركز،
- الأعضاء (ممثلين للمؤسسات المنتمية للجامعة، الإداريين، والطلبة).

٣. الهيكل التنظيمي لوحدة الجودة ومقره المؤسسة ويمثل إدارة التنفيذ، ويتكون
مجلس إدارة الجودة في المؤسسة من:

- رئيس مجلس الإدارة (العميد)،
- نائب رئيس مجلس الإدارة (وكيل المؤسسة لشئون الجودة)،
- مدير الوحدة،
- الأعضاء (ممثلين للأقسام العلمية، الإداريين، والطلبة).

وينبغي أن يتمتع ممثل الإدارة لنظام إدارة الجودة (نائب رئيس الجامعة لشئون الجودة أو مدير مركز الجودة، وكيل المؤسسة لشئون الجودة أو مدير وحدة الجودة) بالمسؤوليات والصلاحيات الممنوحة له من الإدارة العليا لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، وتكون مهامه كالتالي:

- تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الجودة بالمؤسسة.
- التحقق من تطبيق خطة استيفاء معايير التقييم والاعتماد.
- إعداد خطة المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي) وقيادة فرق المراجعة الداخلية في المؤسسة.
- المشاركة في وضع الخطة الإستراتيجية والخطط التنفيذية وخطط المتابعة.
- متابعة أعمال التوثيق وحفظ الأدلة الخاصة بمنظومة الجودة.
- متابعة أعمال توصيف وتقارير البرامج والمقررات بالمؤسسات وبالأقسام العلمية.
- إعداد التقارير الدورية حول فاعلية تطبيق نظام الجودة بالمؤسسة ورفع التقارير إلى الإدارة العليا للمؤسسة عن أداء النظام ومدى تقدمه والصعوبات التي تواجهه.
- تصميم أدوات لقياس مدى رضا جميع الأطراف المعنية عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- الإشراف على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيما يتعلق بتطبيق منظومة الجودة ويتأكد من كفاءاتهم لتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم.
- المشاركة في الاجتماعات الخاصة بتطبيق الجودة التي تنظمها المؤسسة والجامعة والوزارة.
- يؤدي ما يستند إليه من مهام في مجال عمله.

- التنسيق بين فرق العمل واللجان المختلفة وتبادل الاتصال بينهم وتفعيل ذلك.
- نشر الوعي بين جميع المعنيين بأهمية تطبيق نظام إدارة الجودة عبر وسائل إعلامية متعددة (نشرات تدريبية، دورات، محاضرات، ملصقات، ورش عمل، ... الخ).

وعلى المؤسسة التعليمية القيام بمراجعة نظام إدارة الجودة على فترات مخطط لها مسبقاً لضمان الاستمرارية والكفاءة وفاعلية النظام لتحديد فرص التحسين وإجراءات التغيير في نظام الجودة والكشف على نقاط الضعف وحالات عدم تطبيق النظام في أماكن محددة بالمؤسسة بالشكل الصحيح والتعرف على أسبابها واقتراح الحلول اللازمة لذلك، كما ينبغي على المؤسسة التعليمية تشكيل فريق للمراجعة / للتدقيق الداخلي بأشراف ممثل إدارة الجودة للمؤسسة التعليمية، ومن الضروري أن يحصل أعضاء الفريق على دورة تدريبية متقدمة تؤهلهم كمراجعين داخليين في تطبيق نظام المراجعة الداخلية.